



بنك الخليج - الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الثالث من عام 2023

25 أكتوبر 2023

المشاركون:

السيد/ وليد مندني - نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشير - إي إف جي هيرمس

إيلينا:

مساء الخير وصباح الخير على الجميع. أنا إيلينا سانشيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من سنة 2023. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ وليد مندني، نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج، والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين لبنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالربع الثالث من عام 2023. سنبدأ اللقاء اليوم بالقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الثالث من سنة 2023، والتي يعرضها نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ وليد مندني، ويتبع ذلك عرضاً تفصيلياً لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها. وأود أن ألفت انتباهكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 10 من العرض التقديمي الخاص

[GBK Classification: PUBLIC]

بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ وليد مندني. وليد؟

وليد:

شكراً، دلال. صباح الخير ومساء الخير على الجميع. نشكركم على حضوركم اليوم لمناقشة أدائنا المالي والتطورات الرئيسية خلال الأشهر الماضية. نستمر في مراقبة البيئة الاقتصادية والجيوسياسية عن كثب محلياً وإقليمياً وعالمياً. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي العالمي أثبت في عام 2023 بأنه أكثر تحملاً مما كنا نتوقع، إلا أن توقعاتنا للعام المقبل قد تكون أضعف بسبب ازدياد تأثير السياسة النقدية العالمية المتشددة.

وعلى الصعيد المحلي، استقر معدل التضخم الأساسي عند 3.4% مقارنة بالعام الماضي، ولكنه لا يزال أعلى من المعدلات السنوية التي وصل إليها خلال الفترة بين 2014-2019 مدعوماً بقوة الإنفاق الاستهلاكي والسياسة المالية التوسعية. وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على الإقراض الاستهلاكي الذي واصل نموه المتواضع خلال عام 2023. ومن جهة أخرى، استمر الائتمان المحلي الإجمالي في التباطؤ مدفوعاً بتراجع إقراض الشركات في جميع القطاعات والذي من المرجح أن يظل ضعيفاً خلال الفترة المتبقية من العام.

نحن على إدراك تام بهذه التحديات على مستوى القطاع المصرفي، وقد اتخذنا خطوات استباقية للتعامل بفاعلية مع هذه البيئة. ونواصل تنفيذ استراتيجيتنا من خلال تعزيز الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والاهتمام بشرائح عملائنا من الشباب والمرأة والأثرياء، وكذلك دعم النمو الانتقائي في الخدمات المصرفية للشركات من خلال الإدارة السليمة للمخاطر لضمان الحفاظ على نمو مستقر ومستدام.

والآن، دعونا نوجه انتباهنا إلى أداء بنك الخليج، وبهذه المناسبة يسعدني أن أبلغكم بأننا حققنا أداءً جيداً آخرًا في هذا الربع، مواصلين اتجاهنا في تحقيق أداء مالي قوي. وقد نجحنا، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، في الاستفادة من الفرص التي توفرها مؤشرات السوق المتنامية، مما ساهم في تحقيق مثل هذه النتائج الجيدة. كما واصلنا الاستثمار في موظفينا ونطاق منتجاتنا، وكذلك البنية التحتية التكنولوجية بهدف تقديم خدمة أفضل لعملائنا. وكان لتركيزنا على التميز في العمليات وخدمة العملاء الأثر الكبير في تحقيق هذا الإنجاز.

وإلى جانب أدائنا المالي الجيد، أود أن أعلن عن الإطلاق الناجح لتطبيقنا الجديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والذي من المقرر أن يحدث ثورة في الطريقة التي يتفاعل بها عملائنا مع الخدمات التي نقدمها، إذ يوفر هذا التطبيق الجديد تجربة سلسة وسهلة الاستخدام مما يمكن العملاء من إدارة حساباتهم وإجراء المعاملات والوصول بسهولة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية عن طريق هواتفهم الذكية.

ولم يكن الهدف من وراء استثمارنا الكبير في التكنولوجيا المتطورة هو حماية أمن تطبيق الهاتف النقال فحسب، بل حرصنا أيضاً أن يتمتع هذا التطبيق بخصائص مبتكرة لتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة في عصرنا الرقمي هذا، الأمر الذي يتماشى تماماً مع التزامنا بتوفير حلول مصرفية حديثة، آمنة وسهلة الاستخدام. ونعتقد بأن ذلك سوف يعزز قاعدة العملاء ويساهم في نمو قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في البنك.

وعلى صعيد آخر، حصل بنك الخليج خلال الربع الثالث من العام على موافقة كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال الاكتتاب العام مع حقوق الأولوية لعدد 260,869,565 سهم جديد بقيمة إسمية 100 فلس بالإضافة إلى علاوة إصدار بمقدار 130 فلس لكل سهم، وسوف يؤدي إجمالي عوائد هذا الاكتتاب إلى زيادة قاعدة رأس مال البنك بنحو 60 مليون د.ك. وقد تم تحديد فترة الاكتتاب

[GBK Classification: PUBLIC]

لتبدأ من 29 أكتوبر 2023 وتنتهي في 12 نوفمبر 2023.

وسوف يساهم طرح حقوق الأولوية في تعزيز قاعدة رأس مال البنك والنسب الرقابية لكفاية رأس المال، مما يدعم قدرة البنك على مواصلة فرص النمو في المستقبل تماشياً مع إستراتيجيته الهادفة إلى تحقيق النمو المستدام والقيمة المضافة لمختلف الأطراف من مساهمين وعملاء على المدى الطويل.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أخص لكم نتائجننا المالية في ست نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 18% للأشهر التسعة الأولى من عام 2023 ليصل إلى 53.8 مليون د.ك، مقارنةً بمبلغ 45.7 مليون د.ك في الفترة نفسها من عام 2022.

ثانياً، ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين ليصل إلى 10.0% للأشهر التسعة الأولى من عام 2023 مقارنةً بـ 9.0% لنفس الفترة من العام الماضي.

ثالثاً، بلغ إجمالي السلف والقروض المقدمة إلى العملاء 5.5 مليار د.ك، متراجعاً بشكل طفيف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

رابعاً، حافظت جودة الأصول في البنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 30 سبتمبر 2023. كما بلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة 470% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

خامساً، بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 13.6% كما في 30 سبتمبر 2023 محققةً بذلك مصدرة تبلغ 160 نقطة أساس، تفوق الحدود الرقابية المطلوبة البالغة 12%.

[GBK Classification: PUBLIC]

وبلغت نسبة كفاية رأس المال 15.8%، محققةً بذلك مصدرة تبلغ 180 نقطة أساس، تفوق الحدود الرقابية المطلوبة البالغة 14%.

وسادساً، حافظ البنك في تصنيفاته على المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- أقيمت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- كما قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، والجدوى المالية للبنك في المرتبة "bbb-".

وبالنسبة للربع الرابع من العام وما بعده، سوف نواصل التزامنا بتحقيق الابتكار والمرونة والتركيز على احتياجات العملاء، كما سنستمر في مراقبة الوضع المتغير مع البحث عن فرص جديدة للنمو المستدام وتعزيز قدرتنا التنافسية.

وبهذا، أترك المجال الآن لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي سيغطي البيانات المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بمزيد من التفاصيل. ديفيد؟

ديفيد: شكراً، وليد.

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا رؤية تطور صافي الربح من 45.7 مليون د.ك. إلى 53.8 مليون د.ك. حيث تعزى الزيادة إلى تحقيق 7.3 مليون د.ك. من صافي إيرادات الفوائد

[GBK Classification: PUBLIC]

نتيجة لرفع أسعار الفائدة. هذا، بالإضافة إلى التحسن بمقدار 2.7 مليون د.ك. في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة والذي قابله جزئياً زيادة المصروفات التشغيلية بمقدار 2.0، إلا أن هذه الزيادة في المصروفات التشغيلية كانت أعلى فقط بـ 3% من العام الماضي.

يمكنكم أيضاً رؤية التحسن في العائد على حقوق المساهمين بمقدار 1.0 حيث وصل إلى 10.0%.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، نقدم لكم التوزيع المفصل لبيان الدخل.

في السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد ارتفعت بمقدار 104.2 مليون د.ك أو بنسبة 63% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود السبب في ذلك إلى رفع سعر الخصم 9 مرات من قبل بنك الكويت المركزي بإجمالي 275 نقطة أساس منذ شهر مارس 2022 بالإضافة إلى الاستقرار النسبي لمحفظه القروض.

وفي السطر 2، نجد أن مصروفات الفوائد لدينا قد ارتفعت بمقدار 96.9 مليون د.ك أو بنسبة 154%. كما تباطأت تكلفة التمويل من الربع الثاني بالمقارنة مع معدلات النمو التي شهدناها في الأرباع السابقة.

وفي السطر 3، نما صافي إيرادات الفوائد بواقع 7% مقارنة مع العام الماضي ليصل إلى 110.4، كما نما بواقع 5% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2023، والذي يعتبر النمو الفصلي الثاني على التوالي في صافي إيرادات الفوائد.

وفي السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بواقع 0.5 مليون د.ك أو بنسبة 2% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي نتيجة للزيادة في الإيرادات من رسوم الصرف الأجنبي والإيرادات الأخرى.

وفي السطر 5، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بمقدار 7.8 مليون د.ك أو بنسبة 6%.

وفي السطر 6، نرى أن المصروفات التشغيلية ازدادت بشكل بمقدار 2.0 مليون د.ك، أو بنسبة 3% مقارنة بالعام الماضي، في حين تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل كبير في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، منخفضة إلى 46.3% من 47.5%. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأشهر التسعة الأولى من العام نتائجاً إيجابية حيث فاق النمو في الإيرادات التشغيلية للبنك نمو مصروفاته التشغيلية بواقع 3%.

وفي السطر 7، يتضح أن الربح التشغيلي ارتفع بمقدار 5.8 مليون د.ك. أي بنسبة 8%. وفي الواقع، يعتبر الربح التشغيلي للربع الثالث البالغ 25.9 مليون د.ك الأعلى منذ الربع الرابع للعام 2019.

وفي السطر 8، يمكنكم رؤية التكلفة الائتمانية قد ازدادت بواقع 3.2 مليون د.ك من 16.1 مليون د.ك إلى 19.3 للفترة نفسها من عام 2023. وبلغت تكلفة المخاطر 47 نقطة أساس لهذا العام مقابل 40 نقطة أساس في العام الماضي. ويعزى هذا المستوى المنخفض من تكلفة المخاطر إلى الإدارة الحصيفة للمخاطر وجودة محفظة القروض لدينا التي لا تزال تتمتع بالكثير من المرونة بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

وفي السطر 11، نرى أن صافي الربح في مصرفنا للربع الثالث من 2023 تراجع بشكل طفيف من الربع الثاني من 2023، ولكن هذا الربع سجل ثاني أعلى صافي ربح منذ الربع

[GBK Classification: PUBLIC]

الرابع من عام 2019.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، نرى الميزانية العمومية.

في السطر 8، تراجع صافي السلف والقروض البالغة 5.2 مليار د.ك كما في 30 سبتمبر 2023 بواقع 2% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، ولكنه ارتفع بنسبة 1% منذ بداية العام وحتى تاريخه. وواصل قطاع الأفراد على وجه التحديد النمو القوي حيث ازداد بنسبة 4.3% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي بنسبة 3.2% منذ بداية العام وحتى تاريخه، محققاً للبنك زيادة في حصته السوقية في كلتا الفترتين.

وفي السطر 13، تراجع إجمالي الموجودات في مصرفنا بنسبة 1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ولكنه نما 2% منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وفي السطرين 15 و16، تراجع إجمالي الودائع البالغ 5.1 مليار د.ك حيث انخفض بواقع 155 مليون د.ك أو بنسبة 3% عن نفس الفترة في العام الماضي. كما رأينا النسبة تتخفض في الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى 32.3% مقابل 34.3% في العام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الانتقال إلى الودائع لأجل بسبب ارتفاع أسعار الفوائد.

وفي السطر 17، قمنا برفع الاقتراض متوسط الأجل بنسبة 68% مقارنة بالعام الماضي مما أدى إلى تنويع محفظة التمويل لدينا والتحسين في المدة الإجمالية.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا 1.2% في نهاية سبتمبر 2023 كما هو موضح في السطر 24، على غرار العام الماضي. ولا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية كبيرة للقروض غير المنتظمة تبلغ 470% بما في ذلك إجمالي

[GBK Classification: PUBLIC]

المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 سبتمبر 2023 بلغت المخصصات الإضافية للبنك 120 مليون د.ك، ما يمثل 39% من إجمالي المخصصات.

وبالاطلاع على الرسم البياني إلى اليمين في أعلى الصفحة، ترون أن قروض المرحلة الثانية وقروض المرحلة الثالثة تراجعت مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت 4.4% و 1.2% على التوالي.

ويوضح الرسم البياني إلى اليمين أسفل الصفحة تطور نسب قروض المرحلة الثانية وقروض المرحلة الثالثة. ونرى أن قروض المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لا تزال منخفضة وثابتة بالمقارنة مع الفترات السابقة. وهذه النتائج مطمئنة للغاية مع الأخذ بأوضاع ارتفاع أسعار الفائدة.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، نجد إلى اليسار أعلى الصفحة أن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لمصرفنا بلغت 13.6% أي أعلى من نسبة الحد الأدنى الرقابي البالغة 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 15.8% أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%. وبالتالي فإن النسبتين أعلى من نسبتي العام الماضي.

أما الأصول المرجحة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد تراجعت بنسبة 3% مدفوعة بشكل أساسي بالانخفاض البسيط في محفظة القروض مقارنة بالعام الماضي بالتزامن مع تعزيز الإدارة السليمة للأصول المرجحة بالمخاطر.

[GBK Classification: PUBLIC]

والى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرفع المالي لمصرفنا كما في 30 سبتمبر 2023 بلغت 9%، مقارنة بنسبة 8.7% للفترة نفسها من العام الماضي، وأعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية التي بلغت 250% وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 106%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبتين لا تزالان أعلى بشكل جيد من حدودهما الدنيا الرقابية البالغة 100%.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.

(توقف)

نرى أن هناك أسئلة متكررة، لنحاول جمعها.

دلال (س1): وردتنا بعض الأسئلة حول نمو محفظة القروض. كيف كان المزيج في النمو بين محفظتي قروض الأفراد وقروض الشركات؟ وما هي التوقعات للفترة المتبقية من العام؟

ديفيد (ج1): أعتقد أن بإمكاننا القول بأن نمو محفظة القروض في القطاع المصرفي لهذا العام هو أقل بكثير مما كنا نتوقعه منذ بداية العام. وبالإطلاع على بيانات بنك الكويت المركزي

[GBK Classification: PUBLIC]

حتى نهاية سبتمبر، نجد أن إجمالي القروض ارتفع بواقع 1.4% فقط، بينما كانت نسبة النمو في العام الماضي 7.7%. وبالتالي، فإن النمو في السوق الذي نعمل به حالياً بطيء جداً ومن الواضح أن أسعار الفائدة كانت السبب في تراجع النمو بعض الشيء إلا أنني أرى أن ارتفاع النمو الذي شهدناه في عام 2022، عندما نما القطاع بواقع 9%، ربما كان السبب في تباطؤ النمو هذا العام.

وفيما يتعلق بمحفظة قروض البنك، فقد شهدنا تراجعاً طفيفاً في الربع الثالث بمقدار 17 مليون د.ك. بينما ارتفع بمقدار 28 مليون د.ك. منذ بداية العام.

أما فيما يتعلق بمزيج الأنشطة، لا نزال نرى نمواً جيداً في قطاع الأفراد في الربع الثالث. وبالتالي، حققنا نمواً يزيد قليلاً عن 3% في محفظة قروض الأفراد منذ بداية العام وحتى تاريخه مقارنة بالقطاع حتى نهاية سبتمبر حيث بلغ النمو 1%. وهذا يعني أننا حققنا نمواً هذا العام أعلى بثلاث أضعاف من القطاع المصرفي الاستهلاكي في ظل التباطؤ الكبير للسوق. ونحن نسعى إلى مواصلة هذا الأداء الاستثنائي في قطاع الأفراد للفترة المتبقية من العام.

أما بالنسبة لنمو محفظة قروض الشركات، لقد أبرمنا بعض الصفقات الجيدة في هذا الربع، ولكن بما أن المزيد من العملاء قاموا بسداد مديونياتهم، فقد أدى ذلك إلى تراجع طفيف في صافي نمو هذه المحفظة، أي بحوالي 10 مليون د.ك. ومع ذلك يوجد لدينا حالياً مجموعة جيدة من القروض القائمة نأمل في أن تمكننا من استرجاع النمو في قطاع الشركات خلال الربع الأخير من العام.

وفي العام المقبل، نتوقع أن نمو هذه المحفظة سيتحسن مقارنة بالعام 2023، إلا أنه من المرجح أن يكون أقل بكثير مما حققناه في 2022.

[GBK Classification: PUBLIC]

دلال (س2): لدينا بعض الأسئلة حول تكلفة الائتمان، والحسابات الجارية وحسابات التوفير، وهوامش الربحية. ما هي التوقعات للفترة المتبقية من العام؟

ديفيد (ج2): شكراً دلال. لقد شهدنا ربعاً آخرًا من النمو في الهوامش. ففي الربع الثاني بلغ النمو 8 نقاط أساس وفي الربع الثالث 6 نقاط أساس أخرى. ولذلك، فإن هامش الربح للربع الثالث بلغ 221 نقطة أساس.

وإذا نظرنا أولاً إلى تكلفة الأموال، فقد سبق أن ذكرت خلال مؤتمر المحللين للربع الثاني بأن تكلفة الأموال بدأت بالانخفاض واستمرت على ذلك النحو في الربع الثالث. وفي الواقع، انخفض معدل نمو التكلفة إلى النصف من الربع الثاني إلى الربع الثالث. وبالتالي، ارتفعت تكلفة الأموال بواقع 10 نقاط أساس فقط في الربع الثالث مقارنةً بـ 20 نقطة أساس في الربع الثاني. وبلغت زيادة التكلفة من الربع الرابع العام الماضي إلى الربع الأول من هذا العام 80 نقطة أساس، وعليه، فهي تتخفض بشكل ملحوظ. ولذلك، عندما نأخذ بالاعتبار رفع سعر الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي بمقدار 25 نقطة أساس في نهاية يوليو، فإن الزيادة البالغة 10 نقاط أساس في تكلفة الأموال تعتبر نتيجة جيدة.

والنقطة الأخرى هي أن تكلفة الأموال انخفضت بشكل ملحوظ في نفس الربع الذي انخفضت فيه مستويات الحسابات الجارية وحسابات التوفير في القطاع. وبالتالي، إذا نظرنا إلى الربع الثالث، نرى أن القطاع تراجع بنسبة 5.2% في الحسابات الجارية وحسابات التوفير خلال هذا الربع، وهو أكثر من ضعف التراجع الذي رأيناه في النصف الأول بأكمله. وبالنسبة لنا، فقد حافظنا على حصتنا في السوق بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات التوفير، ولكن الأمر الجدير بالذكر هو أننا قمنا بالفعل بتضمين هذا المستوى من التراجع في احتساب ارتفاع تكلفة الأموال في مصرفنا بواقع 10 نقاط أساس للربع

[GBK Classification: PUBLIC]

الثالث.

وعلى جانب الأصول، رأينا استمرار النمو في العوائد وبالأخص في قطاع الشركات التي تقوم بعملية إعادة التسعير على الفور حيث ارتفع سعر الفائدة في شهر يوليو. ونرى هذا النمو كذلك في قطاع الأفراد حيث يتم احتساب الفائدة عند المعدل الحالي المرتفع على القروض الجديدة، إضافةً إلى القروض التي مضى عليها 5 سنوات حيث يتم إعادة تسعيرها بفائدة أعلى.

وإذا نظرنا إلى الفترة منذ بداية العام وحتى تاريخه، نجد أن الهامش بلغ 214 مقابل 204 في العام الماضي. لقد سبق أن توقعنا في بداية العام أن الهوامش سوف ترتفع في 2023، وهذا ما حصل بالفعل. وأعتقد في المستقبل، وفي ظل غياب المزيد من الارتفاع في اسعار الفائدة، فإنه من المتوقع استقرار هوامش الربح على المدى القريب، ولكن مع وجود العديد من المتغيرات، سيكون من الصعب جداً تحديد ذلك على المدى البعيد في الوقت الراهن.

شكراً ديفيد، سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

دلال:

(توقف)

دلال (س3): هل يمكنك تقديم بعض التفاصيل حول تكلفة الائتمان وجودة الأصول؟ ديفيد.

ديفيد (ج3): ظلت تكلفة الائتمان منخفضة نسبياً عند 7.2 مليون د.ك للربع الثالث، وهي تكلفة مخاطر بمقدار 52 نقطة أساس. وبالنسبة لعام 2023 بأكمله، بلغت هذه التكلفة 49 نقطة أساس بينما كانت في العام الماضي 95 نقطة أساس. لذا، أنا سعيد بأداء هذه المحفظة حتى الآن. وفي الواقع، فإن تكوين القروض غير المنتظمة الجديدة، التي باعتقادي تشكل مقياساً رئيسياً للمتابعة، كانت خلال فترة التسعة أشهر الأولى من هذا العام أقل مما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير من فترة لأخرى، إلا أن نمو القروض غير المنتظمة كان أقل.

وبالنظر إلى قروض المرحلة الثانية فقد بلغت 4.4% فقط، وهي أدنى نسبة لها على الإطلاق منذ بدء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الكويت في العام 2019، وهي أقل بكثير مقارنةً بباقي البنوك.

ولا تزال نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة للغاية عند 1.2% على غرار العام الماضي. ولا يزال إجمالي المخصصات مرتفعاً للغاية حيث بلغ إجمالي التغطية حوالي 470% بما في ذلك الضمانات، ولذلك نحن سعداء بهذا الاتجاه بالنسبة لجودة الأصول.

دلال (س4): هناك بعض الأسئلة حول المصروفات التشغيلية والكفاءة المتوقعة؟ ديفيد.

ديفيد (ج4): ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 3% منذ بداية العام وحتى تاريخه مقارنة بالعام الماضي. ففي النصف الأول من العام ارتفعت بنسبة 4% في حين ارتفعت بواقع 10% للعام الماضي بأكمله. ومن الواضح أن نمو التكلفة قد تباطأ بشكل ملحوظ.

كما رأينا نمواً في الدخل بواقع 6% وهو ضعف نمو التكلفة مما أدى إلى المزيد من التراجع في نسبة التكلفة إلى الدخل. أما بالنسبة للربع الثالث، فقد بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 45.8% وهو أدنى مستوى لها منذ آخر سبع فترات مرحلية. وقد تمكنا من تحقيق هذا بالرغم من استمرار تكبد تكاليف تطبيق برنامج التحول الرقمي لدى لبنك. من ناحية أخرى فإنه من الواضح أن التكاليف المرتبطة بحجم المحفظة كانت أقل مقارنة بالعام الماضي نظراً للسوق الذي نتواجد فيه حالياً، ولكن مع ذلك فإن التباطؤ في التكاليف يعد أمراً إيجابياً لنا.

لقد سبق أن قلت بأننا نتطلع لتحقيق المزيد من الفاعلية في توفير التكاليف بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التحول الرقمي في وقتٍ لاحق من العام المقبل بالرغم من تكاليفه المرتفعة، لكن نحن كذلك نتوقع انخفاض التكلفة بشكل أكبر بعد الانتهاء من عملية التطبيق.

شكراً ديفيد.

دلال:

أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية المواضيع والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما بالنسبة لبقية الأسئلة فهي إما متكررة أو قد تم الإجابة عليها خلال العرض التقديمي. وبذلك نختم اللقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.